

Distr.: Limited
12 July 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

١٢-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

موجز

بناء على طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٤/٢٠١١، يعرض هذا التقرير التقدم الإضافي الذي أحرزته اليونيسيف نحو تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات اليونيسيف بشأن حسابات اليونيسيف عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات الرئيسية، بما في ذلك لمحة عامة عن الآثار الاستراتيجية للتوصيات على إدارة اليونيسيف واستراتيجيتها.



أولا - مقدمة

١ - نظر المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن التقرير المالي لليونيسيف وبياناتها المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.2)، إلى جانب تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/65/296/Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/65/498).

٢ - وطلب المجلس التنفيذي في مقرره ٤/٢٠١١ المتعلق بالتقرير المالي لليونيسيف وبياناتها المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى المدير التنفيذي الاستفادة من التقدم المحرز والاستمرار في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب. وطلب المجلس التنفيذي أيضا إلى اليونيسيف أن تقدم إليه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ معلومات مستكملة بشأن تنفيذ التوصيات الرئيسية.

٣ - ويصف هذا التقرير التقدم الإضافي الذي أحرزته اليونيسيف نحو تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك التوصيات الرئيسية وآثارها الاستراتيجية على اليونيسيف.

ثانيا - معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات الرئيسية

٤ - تعمل اليونيسيف بكل حرص على تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي قدمها كل من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومجلس مراجعي الحسابات. وفي هذا الصدد، تقدّر اليونيسيف ما قام به مجلس مراجعي الحسابات من تصنيف لتوصياته إلى "توصيات رئيسية" و "توصيات أخرى"، مما يساعد على التعرف على كيفية تحديد أولوية الأنشطة والموارد. ومع ذلك، تلتزم اليونيسيف بتنفيذ كامل لكافة توصيات المجلس حالما تناقشها الإدارة وتقبلها.

٥ - ويتولى مكتب المراقب المالي لدى اليونيسيف رصد مسؤولية تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات عن كثب وبصورة منتظمة باستخدام نظام قائم على شبكة الإنترنت، وهو ما يشكل الأساس الذي يقوم عليه تقديم التقارير إلى مجلس مراجعي الحسابات.

٦ - وتضمن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5/Add.2) ٥٠ توصية صُنِّفت ٢١ منها على أنها "رئيسية". ويركز هذا التقرير على حالة تنفيذ تلك التوصيات الرئيسية.

- ٧ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، كانت ١٠ توصيات من بين التوصيات الرئيسية البالغ عددها ٢١ توصية قد تَفُذت بالكامل، وظلت ١٠ توصيات قيد التنفيذ. ولم توافق اليونيسيف على توصية واحدة. ومن بين التوصيات العشر التي ظلت قيد التنفيذ، سيكتمل تنفيذ ست منها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وذلك مع بدء تنفيذ نظام المعلومات الافتراضي المتكامل لتخطيط موارد المؤسسة (نظام الرؤية الواحدة) واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالنسبة للتوصيات الأربع المتبقية، فقد حدد لها تاريخ مستهدف تتوقع اليونيسيف بحلوله أن تنفذ التوصيات بالكامل.
- ٨ - وفي إطار تجميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نظر مجلس مراجعي الحسابات في حالة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد أعيد طرح أي توصيات لم تنفذ بالكامل في تقرير الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن بين التوصيات الرئيسية البالغ عددها ٢١ توصية، أعيد طرح ٥ منها من تقرير الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن بين هذه التوصيات الخمس، ثمة ثلاث قيد التنفيذ وواحدة تعتبرها اليونيسيف مقفلة؛ ولم توافق اليونيسيف على الأخرى.
- ٩ - وتخضع جميع التقارير المقدمة من اليونيسيف بشأن حالة تنفيذ التوصيات بمراجعة الحسابات للتحقق من قبل مجلس مراجعي الحسابات في نهاية فترة السنتين.
- ١٠ - وترد في المرفق تفاصيل التوصيات الرئيسية البالغ عددها ٢١ توصية والإجراءات التي اتخذت للامثال لها.

ثالثاً - الآثار الاستراتيجية للتوصيات على إدارة اليونيسيف واستراتيجيتها

- ١١ - يشمل عدد من التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي لليونيسيف وبياناتها المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5/Add.2) تحسين الممارسات الإدارية والإبلاغ عن المعلومات فيما يتعلق بالملكات غير المستهلكة، والأراضي والمباني، والتزامات نهاية الخدمة، والتحويلات النقدية. وستنفذ معظم هذه التوصيات مع بدء تنفيذ نظام المعلومات الافتراضي المتكامل واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.
- ١٢ - وسيؤدي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسين نوعية التقارير المالية لليونيسيف حيث سيتطلب توفير معلومات جديدة في عدة مجالات، مما سيزيد من شفافية الممارسات المتعلقة بإدارة البرامج والعمليات. وستمكن هذه المعلومات الإضافية من تحسين الحوكمة والمساءلة وستساعد على كفاءة اتباع اليونيسيف لأفضل الممارسات الإدارية الراهنة

وتحقيق استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد المالية والبشرية. وتتعلق المجالات الرئيسية للتغيير بالنسبة لليونيسيف الناتجة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بإدارة المخزون وأماكن العمل والمعدات والإيرادات؛ واحتساب التحويلات النقدية؛ وتسجيل المصروفات المتعلقة بتسليم السلع والخدمات؛ والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

المرفق

تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن
البيانات المالية لليونسيف للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩

أولا - التوصيات المنفذة بالكامل^(١)

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الشعبة المسؤولة/المكتب المسؤول
٢٢	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تستكمل خططها للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية ونشرها وفقا للجدول الزمني الجديد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالكامل.	جرى استكمال خطط التدريب والنشر وفقا للجدول الزمني المنقح لاعتماد الإداري المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	شعبة الإدارة المالية والتنظيم
٢٦	يوصي المجلس بأن تستعرض اليونسيف ممارستها الحالية للحصول على تأكيدات بشأن النفقات البرنامجية واتخاذ التدابير المناسبة للحصول على تأكيدات من هذا القبيل لضمان صحة النفقات البرنامجية.	تعمل اليونسيف بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي من أجل تطبيق النهج المنسق لإطار التحويلات النقدية. ويقتضي هذا من جميع الشركاء المنفذين تقديم تصديقات منتظمة للنفقات الفعلية (عن طريق استمارة FACE التي تشير إلى إذن التمويل وشهادة النفقات) والقيام بأنشطة ضمان تتناسب مع المخاطر التي جرى تقييمها.	شعبة السياسات والممارسات
	وتحصل اليونسيف على تقارير مراجعة الحسابات مرة واحدة على الأقل خلال الدورة البرنامجية إذا تم الوفاء بمعايير النهج المنسق للتحويلات النقدية بالنسبة لعمليات مراجعة الحسابات.		

(١) مع أن اليونسيف تعتبر أن هذه التوصيات قد نفذت بالكامل، إلا أنها لن تقفل رسمياً إلا عندما يتحقق مجلس مراجعي الحسابات رسمياً من حالتها مع نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الشعبة المسؤولة/المكتب المسؤول
١٢٣	وافقت اليونسيف على توصية المجلس المعاد تأكيدها بأن تكتف جهودها الرامية إلى تسوية التحويلات النقدية المستحقة لفترة طويلة.	تنفذ اليونسيف آلية لرصد التحويلات النقدية المستحقة لفترة طويلة. وقد أعطيت الأولوية أيضا لتسوية هذه التحويلات النقدية، وقد انخفضت هذه التحويلات انخفاضاً كبيراً. ونظراً لطبيعة بيئة عمل اليونسيف، سيظل ذلك مجهوداً متواصلًا. وشكلت التحويلات النقدية المباشرة المستحقة لفترة تزيد عن تسعة أشهر نسبة ١,٩٨ في المائة من المجموع البالغ ٤٩٣ مليون دولار في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١.	شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
١٢٨	يكرر المجلس مجدداً تأكيد توصيته السابقة بأن تكفل اليونسيف امتثال مكاتبها القطرية للتعميم المالي رقم ١٥ المتعلق بإصدار إيصالات رسمية من جانب الجهات المستفيدة من التحويلات النقدية.	تنفذ اليونسيف هذه التوصية في كافة المكاتب المعنية وستواصل العمل مع هذه المكاتب من أجل كفالة تلقي إيصالات رسمية من الجهات المستفيدة من المساعدة النقدية.	المكاتب القطرية والإقليمية
١٣٤	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تكفل تقدم جميع تقارير التقييم المكتملة وتصنيفها في أوانها وفقاً لأحكام سياسة التقييم التي تنتهجها اليونسيف (E/ICEF/2008/4).	جرى تنفيذ استراتيجية جديدة لتقارير التقييم، مما يؤدي لتسوية حالات التصنيف المتأخرة، وقد ازدادت معدلات تقدم التقارير زيادة كبيرة. وبالنسبة لتقارير التقييم لعام ٢٠١٠، كان معدل التقديم ٨٢ في المائة. وسيجري استعراض/تصنيف كافة تقارير التقييم المقدمة لعام ٢٠١٠.	مكتب التقييم
١٥٨	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تمثل امتثالاً صارماً للأحكام الواردة في دليل التوريد والمتعلقة بالعطاءات التنافسية وبمخلفات تبريرات خطية في ملفات ذات صلة فيما يتعلق بالاستثناءات.	تعزيز اليونسيف الإجراءات المتبعة في المكاتب التي شملتها مراجعة الحسابات من أجل كفالة الامتثال للأحكام الواردة في دليل التوريد والمتعلقة بالعطاءات التنافسية. ويحتفظ أيضاً بالتبريرات الخطية المتعلقة بالاستثناءات في ملفات ذات صلة.	المكاتب القطرية
١٧٧	يوصي المجلس بأن تتخذ اليونسيف التدابير المناسبة لتحسين إدارتها للممتلكات غير المستهلكة، بما في ذلك ضمان اكتمال ودقة سجلات الممتلكات غير المستهلكة.	تستعرض اليونسيف وتعزز إجراءات إدارتها للممتلكات غير المستهلكة في المكاتب المشمولة بمراجعة الحسابات، انتظاراً لتنفيذ نظام الرؤية الواحدة في عام ٢٠١٢. ويضم نظام الرؤية الواحدة عنصراً لمحاكاة الأصول سيقوم بالتشغيل الآلي لكثير من العمليات التي تؤدي حالياً يدوياً. ويجري أيضاً استعراض وتنقيح السياسات والإجراءات المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة، باعتبار ذلك جزءاً من عملية بدء هذا النظام الجديد، لتبيان التغييرات في النظام والأدوار والمسؤوليات الجديدة لدى شعب المشتريات فيما يتعلق بالمساءلة عن الأصول التي تشتريها.	المكاتب القطرية والإقليمية

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الشعبة المسؤولة/المكتب المسؤول
١٨٥	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تكفل تقييد شعبة الإمدادات بشدة بالإجراء رقم ٠٠٦ من إجراءات شعبة الإمدادات للتعامل مع المواد المخزونة التي على وشك أن تنتهي مدة صلاحيتها.	تلبية لهذه التوصية المتعلقة بمراجعة شعبة الإمدادات الحسابات، نقحت اليونسيف الإجراء رقم ٠٠٦ من إجراءات شعبة الإمدادات، وهي تكفل حالياً الالتزام به. ويعقد مجلس حصر الممتلكات اجتماعات شهرية منذ آب/أغسطس ٢٠١٠ من أجل كفالة التعامل الملائم مع الأرصدة المتقادمة. وقد تقلص بشكل كبير أيضاً عدد الأيام التي تنقضي فيها بين تلقي محاضر اجتماعات مجلس حصر الممتلكات وتاريخ توقيع المدير، وذلك بالنسبة للاجتماعات التي عقدت منذ آب/أغسطس ٢٠١٠.	شعبة الإمدادات
٢٠٥	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) التقييد تقييداً صارماً بأحكام دليل الموارد البشرية لليونسيف في ما يتصل بتقييم الأداء؛ و (ب) إنشاء آلية لرصد معدل الإنجاز الإجمالي لتقارير تقييم الأداء.	منذ بدء العمل بالنظام الإلكتروني لتقييم الأداء في عام ٢٠١٠، تستطيع اليونسيف الإبلاغ عن مقاييس الإنجاز في الزمن الحقيقي في كل مرحلة من مراحل عملية النظام الإلكتروني بالنسبة للمكاتب التي أثّرت فيها هذه التوصية وكافة المكاتب لفائدة الفئات المستهدفة (أي الموظفين الفنيين الدوليين في عام ٢٠١٠). ويجري أيضاً الاضطلاع باستعراض متعمق للنظام الإلكتروني لتقييم الأداء من أجل التأكد من إمكانية استخدامه لفئات أوسع من الموظفين في المستقبل القريب. وسيتيح هذا متابعة الأداء ومقاييس الامتثال عموماً.	شعبة الموارد البشرية
٢٤٠	وافقت اليونسيف على توصية المجلس القاضية بأن تعزز أنشطة الدعوة والاتصال مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة لزيادة الموارد العادية والتمويل المواضيعي العالمي.	جرى إقرار استراتيجية اليونسيف لتعبئة الموارد وخططها للتنفيذ ويعمل حالياً على تنفيذها ورصدها مكتب تحالفات القطاع العام وتتركز هذه الوثائق لاستراتيجيات جمع الأموال فيما يتعلق بالجهات المانحة من القطاع العام والخاص على ضمان توفر تمويل جيد ومرن وقابل للتنبؤ به ومتعدد السنوات. ويتمثل الهدف الإجمالي في إنجاز الأهداف المالية الواردة في الخطة الاستراتيجية على المتوسط الأجل.	مكتب تحالفات القطاع العام

التوصيات قيد التنفيذ

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ	الشعبة المسؤولة/ المكتب المسؤول
٣٦	يوصي المجلس بأن تنظر اليونيسيف في تعديل نظامها المالي لضمان أن يتم، في إطار المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالتحويلات النقدية المقدمة مسبقاً إلى الشركاء المنفذين، تسجيل هذه التحويلات بوصفها سلفاً وألا يعترف بها بوصفها نفقات برنامجية إلا عندما تُستلم تقارير الاستخدام المالي المناسبة.	تحتسب لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عدلت اليونيسيف نظامها المالي كي يسمح بتسجيل التحويلات النقدية المقدمة مسبقاً إلى الشركاء المنفذين باعتبارها سلفاً. ومن المقرر عرض النظام المالي والقواعد المالية المعدلة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١، في أيلول/سبتمبر، وأن تصبح سارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
٦٢	يوصي المجلس بأن تقوم اليونيسيف بتنقيح سياستها المحاسبية والكشف عن التزامات نهاية الخدمة المترتبة عليها في متن البيانات المالية بالاقتران مع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	اليونيسيف بصدد صياغة سياسة للبيانات المالية تقتضي الكشف عن التزامات نهاية الخدمة في متن البيانات المالية، وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستسري هذه السياسة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
٧١	وافقت اليونيسيف على توصية المجلس باتخاذ التدابير المناسبة لضمان دقة البيانات المستخدمة في حساب التزامات نهاية الخدمة (بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) في الفترات المالية المقبلة.	يجري تنفيذ النظم والتطبيقات والمنتجات المتعلقة بالموارد البشرية في أنحاء اليونيسيف، وسيكتمل هذا التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١١. وسيسمح هذا لليونيسيف بتقديم بيانات دقيقة للتقييم الأكتواري لاحتساب التزامات نهاية الخدمة (بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) في الفترات المالية المقبلة.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
٩٦	يوصي المجلس اليونيسيف بما يلي: (أ) إقامة دورات تدريبية للموظفين في ما يتعلق بمنهجية الميزنة القائمة على النتائج؛	يجري إعداد مواد تدريبية/إرشادية من أجل مواصلة تعزيز الميزنة القائمة على النتائج باعتبار ذلك جزءاً من مجموعة عناصر التدريب على نظام الرؤية الواحدة وستدرج في دليل السياسات للإجراءات البرنامجية.	الربع الرابع من عام ٢٠١١	شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ	الشعبة المسؤولة/ المكتب المسؤول
	(ب) إدراج تقديرات الموارد في مشاريع الميزانية القادمة فضلا عن أنشطة لكل نتيجة من النتائج المتوقعة؛	تشمل مشاريع الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ المقرر أن يعتمد عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تقديرات للموارد، وكذلك الأنشطة المتعلقة بكل نتيجة متوقعة.	الربع الرابع من عام ٢٠١١	
	(ج) إنشاء آلية رصد لتيسير متابعة تنفيذ الميزانية وكذلك متابعة التقدم المحرز في تحقيق النتائج.	سيتم إنشاء لوحات للمتابعة وأداة لإدارة الأداء في نظام الرؤية الواحدة من أجل تيسير متابعة تنفيذ الميزانية.	الربع الثاني من عام ٢٠١٢	
١٠٢	وافقت اليونسيف على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) تقديم الدعم اللازم إلى المكاتب التي ترتفع لديها معدلات التمديد لتحسين تنفيذ البرامج؛ و (ب) اتخاذ تدابير لرصد توقيت تقديم طلبات الحصول على مخصصات الميزانية البرنامجية من المكاتب الميدانية.	كجزء من نظام الرؤية الواحدة، أعيد تصميم الجدول الزمني للإبلاغ عن المنح، من أجل تمكين المكاتب المتلقية للتمويل من تسجيل طلباتها للتمديد في نظام الرؤية الواحدة. ومن ثم يمكن تتبع تاريخ التقديم، وكذلك الأساس المنطقي لطلب التمديد وتاريخ الموافقة على الطلب أو رفضه. ويسمح هذا الحل بجمع البيانات إلكترونياً وتحليل الاتجاهات السائدة والوقوف على الثغرات في الأداء. وسيؤدي أيضاً إلى الخروج بتوصيات من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد
١٩٥	وافقت اليونسيف على توصيتي المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) استعراض الحاجة إلى الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة؛ (ب) اتخاذ التدابير المناسبة لملء الشواغر المتبقية.	تنفذ اليونسيف آلية لرصد الشواغر تقوم من خلالها شعبة الموارد البشرية مع فرادى الوحدات القائمة بالتوظيف بمتابعة كافة الوظائف التي مضى على شغورها ما يناهز ٩٠ يوماً. وأدت هذه العملية إلى إغلاق بعض الوظائف وتعجيل عملية شغل وظائف أخرى. وسيواصل هذا الرصد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو التاريخ المستهدف لتسوية هذه الحالات المتأخرة.	الربع الرابع من عام ٢٠١٢	شعبة الموارد البشرية
٢٢٦	يوصي المجلس بأن تعجل اليونسيف بتنفيذ مشروع الرؤية الواحدة لتخطيط موارد المؤسسة، وذلك وفقاً لخطة المشروع لديها.	يسير نظام الرؤية الواحدة حسب الجدول الزمني لبدء تنفيذه في كافة مواقع اليونسيف بحلول نهاية عام ٢٠١١.	الربع الرابع من عام ٢٠١١	الفريق المعني بمشروع الرؤية الواحدة لتخطيط موارد المؤسسة

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	حالة التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ	الشعبة المسؤولة/ المكتب المسؤول
٢٣٣	وافقت اليونيسيف على توصية المجلس بالتعجيل بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات الناشئة عن مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية.	استحدثت اليونيسيف تقريراً ربع سنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات يستخدم لرصد ومتابعة التوصيات الناشئة عن المراجعة الداخلية للحسابات والتي لم تنفذ بعد. ويجري الإبلاغ عن كل التوصيات التي مضى على إصدارها ما يزيد عن ١٨ شهراً بشكل منتظم إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وبشكل سنوي إلى المجلس التنفيذي حسب الطلب.	الربع الرابع من عام ٢٠١١	مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٢٤٥	يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تتقيد شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بأحكام النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف بكل دقة فيما يتعلق باحتفاظ اللجان الوطنية بإيراداتها.	تعمل اليونيسيف مع اللجان الوطنية لديها من أجل تحقيق تحويلات ملائمة، على النحو المنصوص عليه في النظام المالي والقواعد المالية، وقد أبرمت لتوها اتفاقاً جديداً للتعاون في هذا الصدد.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه
٢٥٢	وافقت اليونيسيف على توصية المجلس التي كرر تأكيدها بتحديد سبب حالات التأخير في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة من جانب المكاتب الميدانية، وإرساء التدابير الكفيلة بضمان تقديم التقارير وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.	كجزء من مشروع الرؤية الواحدة، أعيد تصميم الجدول الزمني للإبلاغ عن المنح، من أجل تحسين تسجيل المعلومات المتعلقة بتقديم الجهات المانحة تقاريرها في حينها. وستمكن عملية إعادة تصميم النظام والتقارير من تحسين رصد المسائل المتعلقة بتقديم التقارير في حينها وتحديد هذه المسائل.	الربع الأول من عام ٢٠١٢	مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد

التوصية التي لم توافق عليها اليونيسيف

الفقرة	التوصية (انظر A/65/5/Add.2)	الشعبة المسؤولة/ المكتب المسؤول	حالة التنفيذ
١٦٣	يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تكفل اليونيسيف وفقاً لأحكام دليلها للتوريد إدراج جميع المكاتب شرطاً جزائياً في أوامر الشراء يتعلق بالتأخر في التسليم.	شعبة الإمدادات	تنوه اليونيسيف إلى أن دليلها للتوريد لا يشترط على المكاتب إدراج شرط جزائي في أوامر الشراء يتعلق بالتأخر في التسليم؛ وإنما تكون التعويضات المقطوعة اختيارية. وتنوه اليونيسيف إلى أن الحالات المذكورة بالتالي تمثل لدليل التوريد. ويشار إلى الفصل ٨ من دليل التوريد، الذي يورد إجراءات تصحيحية اختيارية بشأن العقود.